

لا يوجد أوشفيتس في غزة، لكنها لا تزال إبادة جماعية (ترجمة)



نُشرت في صحيفة **هآرتس** بتاريخ 30 يناير 2025

البروفيسور دانيال بلاتمان والبروفيسور عاموس غولديبرغ هما مؤرخان متخصصان في دراسات الهولوكوست والإبادة الجماعية في الجامعة العبرية في القدس.

لقد كان السؤال حول كيفية التعريف الصحيح للفظائع التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة محل نقاش لأكثر من عام بين الباحثين والخبراء القانونيين والنشطاء السياسيين والصحفيين وغيرهم - وهو نقاش لا يتعرض له معظم الإسرائيليين. لكن بالنسبة لعشرات الآلاف من القتلى والمصابين والأطفال الأيتام، والرضع الذين يتجمدون حتى الموت في غزة، فإن الأمر لا يختلف أيًا كان التعريف الذي ستمنحه المحكمة الدولية أو المؤرخون لهذه الجريمة في النهاية.

كتب مارك توين: "إن الحبر الذي يُكتب به التاريخ ليس سوى تحيز سائل." إن مخاطر كتابة التاريخ بطريقة منحازة واضحة، مما يبرز الحاجة إلى تعريف دقيقة ومنتزعة لتحقيق فهم دقيق للأحداث الجارية. ومع ذلك، فإن الفحص المقارن الدقيق للأحداث على مدار العام الماضي يقود إلى استنتاج مؤلم مفاده أن إسرائيل ترتكب بالفعل إبادة جماعية في غزة.

جادل المؤرخ شلومو ساند في هذه الصحيفة (النسخة العبرية من هآرتس، 15 ديسمبر 2024) بأنه رغم الفظائع وجرائم الحرب المروعة التي ترتكبها إسرائيل في غزة، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية. وكدليل داعم، قارن ساند الحرب في غزة بحدثين مماثلين، في رأيه، ارتكبت فيهما جيوش دول ديمقراطية (فرنسا والولايات المتحدة على التوالي) فظائع ضد السكان المدنيين لم تكن أقل بشاعة مما يُرتكب في غزة، ومع ذلك لم يتم تصنيف أفعالهم على أنها إبادة جماعية: حرب الجزائر (1954-1962) وحرب فيتنام (1965-1973).

تأكيدات ساند غير دقيقة. يقدر بن كيرنان، أحد أبرز الباحثين في مجال دراسات الإبادة الجماعية، في كتابه الصادر عام

لا يوجد أوشفيتس في غزة، لكنها لا تزال إبادة جماعية (ترجمة)



2007 بعنوان "الدم والتربة: تاريخ عالمي للإبادة الجماعية والإبادة من إسبرطة إلى دارفور"، أن ما بين 500,000 إلى مليون جزائري لقوا حتفهم جراء الجوع أو المرض أو القتل المتعمد خلال الاحتلال الاستعماري الفرنسي للجزائر (1830-1875). ويرى كيرنان أن الاستعمار الاستيطاني في الجزائر أدى إلى إبادة جماعية، على غرار الإبادات الجماعية التي تسبب فيها الاحتلال الاستعماري والاستيطان في أمريكا الشمالية وأستراليا.

أما ليو كوبر، وهو أحد أوائل الباحثين في مجال الإبادة الجماعية، فقد جادل في كتابه "الإبادة الجماعية: استخدامها السياسي في القرن العشرين" (1982) بأن الفظائع التي ارتكبتها الفرنسيون خلال حرب الجزائر يمكن تصنيفها على أنها "مذابح إبادة جماعية"، لكنها لا تستوفي معايير الإبادة الجماعية الكاملة.

وفيما يتعلق بحرب فيتنام، كان ساند أقل دقة. ففي عام 1966، أنشأ الفيلسوف البريطاني برتراند راسل "محكمة راسل"، وهي هيئة غير رسمية للتحقيق في مزاعم جرائم الحرب التي ارتكبتها الولايات المتحدة خلال حرب فيتنام. ضمت هذه الهيئة مفكرين بارزين وسياسيين ونشطاء، من بينهم جان بول سارتر (الذي ترأس المحكمة)، والكاتبة النسوية الفرنسية سيمون دي بوفوار، والسياسي الإيطالي ليليو باسو، والبطل الحربي اليوغوسلافي والناشط الحقوقي فلاديمير ديدير.

خلصت هذه المحكمة الشعبية إلى أن العمليات العسكرية الأميركية في فيتنام شكلت إبادة جماعية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1948 بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وقد شملت هذه العمليات قصف وقتل المدنيين، واستخدام أسلحة محظورة، وتعذيب وإساءة معاملة أسرى الحرب، وتدمير مواقع ثقافية وتاريخية.

تمامًا كما احتج كثيرون على ما اعتبروه عدم اعتراف دولي كافٍ بفظائع حماس التي بدأت الحرب الحالية، تعرضت نتائج محكمة راسل لانتقادات لعدم تناولها بشكل كافٍ جرائم الحرب التي ارتكبتها الفيتكونغ وشمال فيتنام ضد مواطني جنوب فيتنام. ومع ذلك، فإن الاعتراف بفظائع الفيتكونغ وحماس لا ينفي الحاجة إلى تعريف دقيق لما فعله الجيش الأميركي في فيتنام وما يفعله الجيش الإسرائيلي في غزة.

دفعت محكمة راسل النقاش حول الإبادة الجماعية إلى مجالات إضافية. جادل كوبر بأن القصف الاستراتيجي، مثل

لا يوجد أوشفيتس في غزة، لكنها لا تزال إبادة جماعية (ترجمة)



القنابل الذرية التي أُلقيت على هيروشيما وناجازاكي (1945) والقصف الحلفائي لهامبورغ ودريسدن (1943 و1945 على التوالي)، يمكن اعتباره أعمال إبادة جماعية، لأن الهدف في كل حالة كان إبادة المدنيين.

وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تُلَقِّ قنبلة نووية على غزة (رغم اقتراح وزير التراث عاميحي إيلياهو بذلك)، إلا أن التطورات الأخيرة في الحرب على غزة تجاوزت الخطوط الحمراء التي كانت إسرائيل حريصة في السابق على عدم تجاوزها.

كشفت تحقيق أجراه يوفال أبراهام في مجلة +972 في أبريل، وأكدته لاحقًا تحقيقات منفصلة أجرتها صحيفة واشنطن بوست، أن الجيش الإسرائيلي يستخدم الذكاء الاصطناعي في قصفه لغزة، مما أدى إلى زيادة الأضرار التي لحقت بالمدنيين الأبرياء. أنشأت هذه الآلة أهدافًا لا نهائية عمليًا، وفي بعض الأحيان تمت الموافقة على تدمير أحياء كاملة وقتل 300 مدني غير مقاتل فقط لاستهداف قائد واحد في حماس. هذا المنطق يجعل جميع سكان غزة أهدافًا مشروعة. في الواقع، وفقًا للبيانات الدقيقة والمثيرة للإعجاب التي جمعها المؤرخ الدكتور لي مردخاي على موقع "شهود على الحرب"، يمكن تقدير أن ما بين 60% و80% من الضحايا في غزة هم من غير المقاتلين، وهي نسبة أعلى من أي نسبة سابقة سمح بها الجيش الإسرائيلي وأعلى من أي حرب أخرى حتى الآن في القرن الحادي والعشرين. من الناحية الفعلية، يشكل هذا دليلًا على سياسة تسمح بتنفيذ إبادة جماعية.

ومع ذلك، فإن الصعوبة الرئيسية في تعريف جرائم القتل الجماعي قانونيًا على أنها إبادة جماعية تكمن في الحاجة إلى إثبات النية. تنص اتفاقية الأمم المتحدة للإبادة الجماعية لعام 1948 على ضرورة إثبات وجود "نية لتدمير، كليًا أو جزئيًا"، المجموعة التي تتعرض للإبادة، سواء كانت مجتمعًا وطنيًا أو دينيًا أو عرقيًا أو عرقيًا. تم تضمين مسألة النية في الاتفاقية جزئيًا بسبب المصلحة المشتركة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، اللذين كانا يخشيان خلال الحرب الباردة أن يجدا نفسيهما أمام محكمة العدل الدولية بسبب أفعال عنيفة ارتكبوها في الماضي أو قد يرتكبوها في المستقبل. كانت محكمة العدل الدولية عاملاً هامشيًا نسبيًا في العلاقات الدولية طوال الحرب الباردة. في الواقع، كانت المرة الأولى التي أدانت فيها محكمة جنائية دولية شخصًا بتهمة ارتكاب إبادة جماعية هي عندما حُكم على جان بول أكايسو بالسجن مدى الحياة في سبتمبر 1998 لدوره في إبادة التوتسي في رواندا عام 1994.

لا يوجد أوشفيتس في غزة، لكنها لا تزال إبادة جماعية (ترجمة)



تمارس المحاكم الدولية حدراً شديداً قبل تحديد وقوع إبادة جماعية. تناولت محكمة الاستئناف التي نظرت في إبادة البشناق المسلمين في سربرنيتسا في يوليو 1995 على يد الصرب البوسنيين مسألة تدمير جزء من مجموعة (كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة) وحكمت بأن هذا الجزء يجب أن يكون مميزاً ومحددًا، وأن القضاء عليه يجب أن يعرض وجود المجموعة بأكملها للخطر. في حكمين متعلقين بالحرب في يوغوسلافيا السابقة، قررت محكمة العدل الدولية أنه لإثبات "نية التدمير"، يجب أن تكون الأفعال والسلوكيات بحيث لا يمكن تفسيرها بشكل معقول بأي طريقة أخرى. بعبارة أخرى، لا يكفي أن يكون التفسير الأكثر منطقية للأفعال هو نية التدمير؛ بل يجب إثبات أنه لا يوجد تفسير معقول آخر.

وهكذا، في حكم صدر عام 2015 بشأن دعوى رفعتها كرواتيا ضد صربيا أمام محكمة العدل الدولية، زاعمة أن الأخيرة ارتكبت إبادة جماعية في الحرب ضد كرواتيا في التسعينيات، خلصت المحكمة إلى أن كلا الجانبين ارتكبا أعمال قتل وعنف خلال الحرب، لكنها لم تستوفِ العتبة المطلوبة لتحديد وقوع إبادة جماعية. امتنعت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن تعريف أي من أعمال العنف في تلك الحرب على أنها إبادة جماعية، باستثناء مذبحه سربرنيتسا في يوليو 1995، التي ارتكبتها الصرب البوسنيون ضد المسلمين البشناق، حيث قُتل 8000 رجل، بينما تم ترحيل النساء والأطفال.

هل يمكن إثبات النية في حالة غزة؟ بعيداً عن فكرة استخدام الأسلحة النووية، أدلى سياسيون إسرائيليون - من بينهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والرئيس إسحاق هرتسوغ، ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت - ومسؤولون عسكريون كبار بتصريحات عديدة تشير إلى نية إبادة جماعية، وقد تم توثيق جميع هذه التصريحات: "لا يوجد أبرياء في غزة"، "سننفذ نكبة ثانية"، "يجب أن ندمر عماليق"، وغيرها. ومع ذلك، فإن مفهوم النية، بشكل عام، إشكالي للغاية. يوضح وليام شاباس، أحد أبرز الباحثين القانونيين في مجال الإبادة الجماعية، هذه المسألة في كتابه المهم "الإبادة الجماعية في القانون الدولي: جريمة الجرائم" (2000)، حيث يحلل قرارات المحاكم الدولية الخاصة التي حكمت مرتكبي الإبادة الجماعية في رواندا ويوغوسلافيا.

يجادل شاباس بأن إثبات النية المطلوبة لإدانة شخص أو دولة بارتكاب إبادة جماعية هو أكثر صعوبة وتعقيداً من ذلك

لا يوجد أوشفيتس في غزة، لكنها لا تزال إبادة جماعية (ترجمة)



المطلوب في محاكمة قتل جنائية عادية. خصوصًا عندما يتعلق الأمر بدولة - فما الذي يمكن اعتباره تعبيرًا عن نية الدولة؟ إذا نفذ الجناة أفعالهم أثناء الإدلاء بتصريحات أو أوامر أو خطب ذات طابع إبادي، يصبح من الأسهل إثبات هذه النية. في غياب مثل هذه التصريحات، يجب أن يعتمد الادعاء على أدلة مستقاة من الجريمة نفسها ومن العزم الذي نفذ به القتل عمليات القتل، وهو ما يجب أن يعكس رغبة واضحة في تدمير المجموعة الضحية. قضت المحكمة التي تناولت الإبادة الجماعية في رواندا بأنه يمكن استنتاج النية الإبادية من الأفعال ذاتها، "من طابعها الجماعي و/أو المنهجي أو من وحشيتها".

في سياق غزة، يرى شاباس أن القضية المرفوعة ضد إسرائيل بتهمة الإبادة الجماعية - والتي قدمتها جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية، مع انضمام 14 دولة أخرى إلى العملية - قوية، وذلك بسبب التصريحات العديدة التي أدلى بها صناع القرار الإسرائيليون ذات الطابع الإبادي، وطبيعة الأفعال نفسها. تشمل هذه الأفعال التجويع المنهجي لسكان غزة، والتدمير الهائل للبنية التحتية، والتطهير العرقي لشمال القطاع، وقصف المناطق المصنفة على أنها "آمنة"، وغيرها.

حدثت معظم حالات الإبادة الجماعية في العصر الحديث بعد صراعات عنيفة طويلة بين مجموعة الجناة ومجموعة الضحايا. على سبيل المثال، قبل إبادة العثمانيين للأرمن التي بدأت عام 1915، ثار الأرمن ضد القمع العثماني وطالبوا بتحقيق تطلعاتهم الوطنية، ونفذوا أعمال عنف ضد الدولة منذ أواخر القرن التاسع عشر. ثار شعب الهيريرو في جنوب غرب إفريقيا (في ما يعرف اليوم بناميبيا) ضد الحكم الإمبراطوري الألماني، الذي كاد أن يقضي عليهم ردًا على تمردهم ضد سياسات أبادت وسائل عيشهم (قطعان الماشية). أما الهوتو فقد قتلوا التوتسي في رواندا عام 1994 بعد سنوات طويلة من الصراع الذي نشأ نتيجة الامتيازات التي منحها الاستعمار البلجيكي للتوتسي بعد الحرب العالمية الأولى. في هذا السياق، من المهم ملاحظة أن معظم أعمال الإبادة الجماعية ينظر إليها مرتكبوها على أنها أعمال دفاع عن النفس ضد الضحايا. ينطبق هذا المنطق بلا شك على الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني؛ إذ يُنظر إلى الإبادة الجماعية في غزة من قبل معظم الإسرائيليين على أنها حرب دفاعية عقب الهجوم المروع الذي نفذته حماس.

الإبادة الجماعية لا تحتاج إلى أن تتبع النموذج النازي، الذي اعتبر كل يهودي عدوًا يجب إبادة. كما أن الإبادة الجماعية

لا يوجد أوشفيتس في غزة، لكنها لا تزال إبادة جماعية (ترجمة)



ليست عملية خطية أبدًا، بل تتخللها دائمًا عمليات متناقضة. فعلى سبيل المثال، بينما تم ترحيل الأرمن وقتلهم في مناطق واسعة من الإمبراطورية العثمانية، لم يتأثروا كثيرًا في المدن الكبرى مثل إزمير وإسطنبول. في بعض الحالات، أوقف هاينريش هيملر، مهندس "الحل النهائي" النازي، عمليات الإبادة مؤقتًا في أماكن أو أوقات معينة بسبب اعتبارات اقتصادية أو دبلوماسية، مما أتاح فرصًا ضيقة للإنقاذ. وبالمثل، سمحت إسرائيل بإدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة (والتي تستغلها إسرائيل غالبًا للترويج لعصابات الجريمة المحلية)، بينما تواصل قتل المدنيين الأبرياء هناك.

غالبًا ما تكون الأوامر بتنفيذ القتل الجماعي غامضة وملتبسة وقابلة للتفسير. كان هذا هو الحال أيضًا مع "الحل النهائي" للنازيين. يوضح المؤرخ البريطاني إيان كيرشو، في كتابه "خيارات مصيرية: عشرة قرارات غيرت العالم، 1941-1940" (2007)، أن الافتراض بأن هناك قرارًا محددًا بالإبادة قد يكون مضللًا، حيث قد يخلق انطباعًا بأن هناك لحظة معينة تم فيها إصدار أمر صريح بارتكاب الإبادة الجماعية. لم يكن هناك أمر إبادة مباشر صادر من أعلى الهرم (أدولف هتلر) إلى الأسفل، بل كانت هناك تفاعلات معقدة تضمنت ضوءًا أخضر لتصعيد العنف، وتلميحات بالموافقة على أعمال القتل، ومبادرات محلية ساهمت في تصعيد متدرج. فقط في مرحلة لاحقة، تبلورت هذه العملية إلى قرار واضح أصبح تأثيره مرئيًا على الأرض. وهنا، يمكن إيجاد تشابه مع ما يحدث في غزة.

في ديسمبر، نقل يانيف كوبوفيتش في صحيفة "هآرتس" شهادة مروعة حول ما حدث على طول ممر نتساريم في غزة. أي شخص يعبر خطأً وهميًا إلى "منطقة القتل" هذه، سواء كان مسلحًا أو مجرد مدني أخطأ الطريق، يتم إطلاق النار عليه وقتله من قبل القوات الإسرائيلية. يسود العنف العشوائي في مكان يمكن لأي شخص فيه أن يطلق النار على أي فلسطيني يمر، ويُعتبر كل ضحية، حتى لو كان طفلًا، "إرهابيًا"، تمامًا كما كان يُنظر إلى كل شخص شاب أو مسن قُتل على يد الفيرماخت في القرى السوفيتية العميقة خلال الحرب العالمية الثانية على أنه "مقاتل حزبي" يستحق الموت. لم يتلق الجنود في ممر نتساريم، الذين يقتلون الأبرياء، أمرًا صريحًا بذلك. ولكن من يفعلون ذلك (وهم ليسوا جميع الجنود بالتأكيد) يدركون أنهم لن يتعرضوا للمحاسبة. مزيج من التلميحات من الأعلى (من سياسيين وضباط عسكريين مثل العميد يهودا فاخ) وفوضى قتل من الأسفل - هكذا تُنفذ الإبادة الجماعية.



في مارس 2022، أعلن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، خلال كلمة ألقاها في متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة في واشنطن، أن الولايات المتحدة تعتبر ما ارتكبه ميانمار ضد مسلمي الروهينغا إبادة جماعية. وأوضح بلينكن أنه اختار الإدلاء بهذا التصريح في متحف الهولوكوست لأن دروس المحرقة لا تزال ذات صلة اليوم. في ذلك الوقت، لم يثر أحد جدلاً حول أن بلينكن كان يقلل من شأن الهولوكوست أو أن مثل هذه المقارنات لا ينبغي إجراؤها. كانت هذه الحالة الثامنة التي تعترف بها الولايات المتحدة كإبادة جماعية، بالإضافة إلى الهولوكوست. أما الحالات الأخرى، فهي الإبادة الجماعية للأرمن، مجاعة الهولودومور في أوكرانيا في ثلاثينيات القرن الماضي، إبادة الخمير الحمر في كمبوديا في السبعينيات، والإبادات الجماعية في رواندا، سربرينيتشا، ودارفور، والإبادة الجماعية التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد الإيزيديين قبل عقد من الزمن في العراق. ومؤخرًا، في 9 يناير، اعترفت إدارة بايدن (مرة أخرى في بيان صادر عن بلينكن) بحالة عاشرة من الإبادة الجماعية: تلك التي ترتكها ميليشيا قوات الدعم السريع في الحرب الأهلية الوحشية الدائرة في السودان منذ سقوط الرئيس عمر البشير عام 2019.

في ميانمار، بدءًا من عام 2016، تم طرد حوالي 850,000 من الروهينغا إلى بنغلاديش، وقُتل نحو 9,000 شخص. هذا يعني أنه لم تكن هناك إبادة جسدية لكل الروهينغا، بل فقط لنسبة صغيرة من المجموعة. حاليًا، تُنظر قضية ضد ميانمار في محكمة العدل الدولية، وقد قُدمت من قبل غامبيا، وانضمت إليها عدة دول أخرى، بما في ذلك ألمانيا والمملكة المتحدة. التصريحات الصادرة عن المسؤولين في ميانمار بشأن نيتهم إبادة الروهينغا ضعيفة وعرضية مقارنةً بطوفان التصريحات الإبادية التي تُسمع في جميع أروقة السياسة والمجتمع ووسائل الإعلام والجيش في إسرائيل، والتي تعبر عن نزع كامل للصفة الإنسانية عن الفلسطينيين، ورغبة في إبادتهم على نطاق واسع.

الإبادة الجماعية هي أي إجراء يؤدي إلى تدمير قدرة مجموعة ما على الوجود، وليس بالضرورة إبادتها بالكامل. تُقدر أعداد القتلى في غزة بنحو 47,000 شخص، وأكثر من 110,000 جريح. قد لا يُعرف أبدًا عدد الذين دفنوا تحت الأنقاض. الغالبية العظمى من الضحايا هم من غير المقاتلين. وفقًا للأمم المتحدة، تم تهجير 90% من سكان غزة من منازلهم عدة مرات، ويعيشون في ظروف غير إنسانية تزيد من معدلات الوفيات. قتل الأطفال، والتجوع، وتدمير البنية التحتية، بما في ذلك نظام الرعاية الصحية، وتدمير معظم المنازل، ومسح أحياء ومدن بأكملها مثل جباليا ورفح، والتطهير العرقي في شمال القطاع، وتدمير جميع جامعات غزة ومعظم المؤسسات الثقافية والمساجد، وتدمير البنية

لا يوجد أوشفيتس في غزة، لكنها لا تزال إبادة جماعية (ترجمة)



التحتية الحكومية والتنظيمية، والمقابر الجماعية، وتدمير البنية التحتية للإنتاج الغذائي المحلي وتوزيع المياه - كل هذا يشكل صورة واضحة للإبادة الجماعية. لم تعد غزة، ككيان بشري ووطني جماعي، موجودة. هذه هي الإبادة الجماعية في جوهرها.

بمجرد انتهاء الحرب، سيتعين علينا نحن الإسرائيليين أن ننظر إلى أنفسنا في المرآة، حيث سنرى انعكاس مجتمع لم يحم مواطنيه من هجوم حماس القاتل، وأهمل أبناءه وبناته المختطفين، ولكنه أيضًا ارتكب هذا الفعل في غزة - هذه الإبادة الجماعية التي ستلخ التاريخ اليهودي من الآن وإلى الأبد. سنحتاج إلى مواجهة الواقع وفهم عمق الرعب الذي ألحقناه.

ما يحدث في غزة ليس الهولوكوست. لا توجد هناك أوشفيتز ولا تريبلينكا. ومع ذلك، فهو جريمة من نفس الفئة - جريمة إبادة جماعية.

ننشر في "مان" ترجمة للمقالة، لضرورة إتاحتها للقارئ العربي، بمعزل عن موقفنا من بعض مضامينها.

الكاتب: [أحمد أبو حمد](#)